شناشيل

■ عدنان حسين

لظروف قاهرة، يعتذر كاتب المقال عن نشر عموده لهذا اليوم على ان يعاود الكتابة يوم غد

موسى في منصبه مؤقتاً لشهرين
نبيل العربي أميناً عاماً للجامعة العربية

□ متابعة/ المدى

اتفق وزراء الخارجية العرب على تولي مرشح مصر نبيل العربي منصب الأمين العام للجامعة العربية على أن يتولى مهامه بعد شهرين من الآن حتى تعيين وزير خارجية جديد لمصر، في حين يستمر عمر موسى بممارسة مهامه خلال تلك الفترة.

جاء ذلك خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة، امس، اتفقوا خلاله على تولي وزير الخارجية المصري الحالي نبيل العربي منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وسيتولى الأمين العام للجديد نبيل العربي مهام منصبه بعد شهرين من الآن حتى يتم تعيين وزير خارجية جديد لمصر، ويستمر الأمين العام الحالي عمرو موسى في مهامه بشكل مؤقت حتى يتم تسليم المنصب إلى العربي.

وكان مصدر عربي رفيع المستوى قد كشف لوكالة السومرية نيوز أن قطر قررت سحب مرشحها لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمن العطية.

فيما كشف مصدر عربي رفيع المستوى في وقت سابق أن مصر قدمت مذكرة رسمية لاستبدال مرشحها لمنصب أمين عام الجامعة العربية مصطفى الفقي بوزير خارجيتها نبيل العربي.

وكان مصدر عربي مسؤول بالأمانة العامة لجامعة العربية قد أكد أن مشاورات وزراء الخارجية العرب تتجه نحو إرجاء تعيين الأمين العام الجديد للجامعة حتى شهر أيلول المقبل وتكليف الأمين العام المساعد أحمد بن حلي القيام بمهام الأمين العام، مشيرا إلى أن آليتي التوافق والتصويت لم تسفرا حتى الآن عن اختيار أحد المرشحين المصري والقطري.

يشار إلى أن وزير الخارجية المصري نبيل العربي عقد، أمس، اجتماعا مع رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثان لتبادل وجهات النظر واستعراض كافة الخيارات بشأن موقف البلدين من الترشح لمنصب الأمانة العام لجامعة الدول العربية.

وأعلن نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي، في الخامس من أيار الحالي، أن وزراء الخارجية العرب سيقررون خلال اجتماعهم في منتصف أيار الحالي اختيار أمين عام جديد بدلاً عن عمرو موسى، مشيراً إلى أن مرشحا قطريا وآخر من مصر سيتنافسان على المنصب.

وكان مصدر دبلوماسي عربي رفيع المستوى رجح أن يتولى نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير أحمد بن حلي تسيير شؤون الأمانة العامة حتى يتم اختيار أمين عام جديد، خلفا لعمرو موسى الذي تنتهي فترة ولايته رسميا يوم غد الأحد، مشيرا إلى أن الدول العربية لم تتوافق حتى الآن على أحد المرشحين القطري أو المصري كما أن تصويتها لم يرجح كفة أي منهما.

وكان الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي كشف في حديث سابق لعدد من وسائل الإعلام عن ثلاثة سيناريوهات لاختيار أمين عام جديد للجامعة العربية خلفا للأمين الحالي عمرو موسى، فيما أشار إلى إمكانية تأجيل اختيار الأمين العام في حال لم يتم التوافق بين الدول العربية أو التصويت على المرشحين المصري والقطري للمنصب.

العراقية: الاستمرار في العمل مخالفة دستورية
نواب يرفضون إلغاء عطلتهم.. ومقرر البرلمان: يشعرون بالإرهاق بسبب التظاهرات

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

■ لا يجد نواب عراقيون ضرورة لهذه العطلة لاسيما مع وجود عدد من القضايا المهمة التي من بينها اختيار الوزراء الأمنيين فضلا عن إقرار بعض القوانين التي تمس المواطن العراقي

رفض أعضاء مجلس النواب إلغاء عطلتهم باعتبارها حقا دستوريا، ولأنها منصوص عليها في النظام الداخلي، فيما أكد مقرر البرلمان عدم تسلمه أي طلب بإلغائها.

النائب عن ائتلاف دولة القانون جواد البزوني قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن الفصل التشريعي فيه عطلتان والبرلمان لم يأخذ العطلة الأولى، أما الثانية فقد ألغي شهر منها وتبقى شهر واحد.

وأضاف البزوني أن بعض النواب بحاجة إلى هذه العطلة لزيارة عوائلهم في الخارج، موضحا أن مجلس النواب ناقش الكثير من القوانين في هذا الفصل إلا انه لم يقر أكثر من ثمانية قوانين.

وعلى ما يقول البزوني إذا ما استطاع رئيس الوزراء إكمال التشكيلة واختيار الوزراء الأمنيين فأن البرلمان حتما سيعقدون جلسة طارئة كونها مسألة مهمة ولا يجوز إهمالها وانتظار انتهاء العطلة.

غير أن البزوني بدا غير راض على ما عمله البرلمان خلال هذه الفترة، وقال "إن هنالك فرقا كبيرا بين البرلمان السابق والحالي، وان الأخير بذل جهدا أكثر مما كانت عليه المرحلة السابقة إلا انه لم يصل إلى المستوى المطلوب"، موضحا "أن التأخر في إقرار القوانين كون اغلب الكتل السياسية كانت منشغلة في إصدار البيانات والإدانات"، مشددا على أن الفترة الأخيرة شهدت تحركا في البرلمان، مستدركا بالقول "إلا أن أعضاء النواب حتى اللحظة يخضعون إلى رؤساء الكتل السياسية في آرائهم"، ضاربا المثل باختيار نواب رئيس الجمهورية حيث قال "إن جميع البرلمانيين رفضوا ان يتم اختيارهم في سلة واحدة الا ان ضغوط رؤساء الكتل هي من أفضت إلى هذا الأمر"، متابعا "بعد عرض نواب الرئيس على التصويت صوت اغلب البرلمانيين مجبرين في عدم مخالفة رأي قادة الكتل".

يذكر أن إحصائيات لـ"المدى" كشفت أن البرلمان الحالي لم يقر سوى ٩ قوانين كان أولها في آذار أي انه استمر لمدة ٩ أشهر في حالة عقم، في حين اصدر البرلمان السابق وخلال السنة الأولى له ١٣ قانونا.

النائب عن القائمة العراقية طلال خضير الزوبعي أكد في تصريح لـ"المدى" أن الاستمرار في الدوام بمجلس النواب يعد مخالفة لأحكام الدستور الذي يوجب على أعضائه الذهاب إلى عطلة شهرين بعد انتهاء كل فصل تشريعي.

واستطرد الزوبعي "إننا لم نتوقف عن العمل خلال هذا العطلة"، لافتا إلى انه يقوم بزيارات ميدانية للاطلاع على واقع الأمور، داعيا جميع أعضاء مجلس النواب إلى عدم ترك الشارع العراقي في هذه المرحلة على اعتبار انه يعاني الكثير من المشاكل.

وتابع الزوبعي "العطلة ليست للراحة ويجب أن تستغل من قبل النواب"، واصفا الواقع العراقي بالمرير بالتالي يحتاج إلى متابعة مستفيضة.

ويقول النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية سعيد خوشناو إن البرلماني هو إنسان ويحتاج إلى قسط من الراحة ويحتاج إلى السفر، مستدركا بالقول إن التعطيلات التي شهدها مجلس النواب مع بداية الفصل التشريعي لا ذنب للبرلمانيين فيها، مشددا على أن من يتحمل وزر هذا الأمر عدم وجود التوافق السياسي. وتابع خوشناو في تصريحه لـ"المدى" "منذ تشرين الثاني وحتى الجلسة الأخيرة كان هناك دوام مكثف لأعضاء المجلس".

وعلى ما يقول النائب الكردستاني فأن هذه العطلة ليست رغبة لأعضاء البرلمان الا ان النظام الداخلي هو من احكم الأمر، مبينا انه في الأصل كانت العطلة لمدة شهرين إلا أنها قلصت إلى شهر، متابعا أن هيئة الرئاسة حاولت تأجيلها إلى وقت آخر إلا أن الخبراء القانونيين في المجلس أكدوا انه ليس من حق أي من أعضاء البرلمان أو هيئة الرئاسة تأجيل العطلة.

غير ان خوشناو اعترف بوجود قوانين عدة بحاجة إلى متابعة وإقرار، مستدركا "إلا إننا شرعنا مجموعة جيدة خلال المرحلة الماضية وكما يوجد الكثير مما هو في طور القراءة الأولى أو الثانية".

وانتقد خوشناو الوقت الذي تأتي فيه العطلة كونها تتزامن مع فترة الامتحانات النهائية وبالتالي سوف لن يتمتع بها النواب بالشكل الصحيح.

وبدوره قال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي انه لم يتسلم حتى اللحظة أي طلب من أية جهة كانت بإلغاء عطلة مجلس النواب.

الخالدي في تصريح لـ"المدى" يشخص المشكلة في أن الفقرة الدستورية هي ما يحتم على أعضاء مجلس النواب أن يأخذوا عطلة إجبارية، موضحا أن العطلة للفصل التشريعي هذا يجب أن تكون شهرين، الأول منها ألغاها رئيس البرلمان، والشهر الثاني يتطلب موافقة أعضاء البرلمان عليه بالتصويت.

وأكد الخالدي شعور البرلمانيين بإرهاق كبير لا سيما بعد تظاهرات ٢٥ شباط حيث زاد الضغط على أعضاء مجلس النواب حيث كان البرنامج يحتم عليهم الدوام في المجلس لثمانية أيام ومن ثم النزول أسبوعا كاملا إلى محافظاتهم من اجل متابعة مطالب الشعب.

واستدرك الخالدي "لا أجد ضرورة لهذه العطلة لا سيما مع وجود عدد من القضايا المهمة التي من بينها اختيار الوزراء الأمنيين فضلا عن إقرار بعض القوانين التي تمس المواطن العراقي".

وكان مجلس القضاء الأعلى، قد أعلن مع نهاية العام الماضي، عن أن المحكمة الاتحادية حددت الرابع عشر من حزيران الماضي بداية الفصل التشريعي الأول للبرلمان.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار إن المحكمة الاتحادية العليا حددت يوم الرابع عشر من حزيران الماضي بداية الفصل التشريعي الأول للبرلمان العراقي.

وأضاف البيرقدار أن التواريخ، التي سبقت يوم الرابع عشر من شهر حزيران لا يؤخذ بها في تحديد انعقاد مجلس النواب.

وتنص المادة ٥٧ من الدستور على أن لمجلس النواب دورة انعقاد سنوية بفصلين تشريعيين أمدهما ثمانية أشهر، يحدد النظام الداخلي كيفية انعقادهما، ولا ينتهي فصل الانعقاد الذي تعرض فيه الموازنة العامة إلا بعد الموافقة عليها.

وكان النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي قدم مقترحا سابقا طالب فيه باحتساب عمر الدورة الجديدة للبرلمان من يوم الثالث عشر من تشرين الثاني "وفقا للدستور" فضلا عن طرح ثمانية أشهر منها لتتمكن من انجاز ما عليها.

التيار الصدري: رفع التجميد عن جيش المهدي أمر محسوم
الموقف من الانسحاب في حزيران.. ودولة القانون: شبه إجماع على التمديد

□ بغداد/ زينب صنكور

كشف النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون عن موعد بدء اجتماعات الكتل السياسية حول تحديد موقفها من الانسحاب الامريكي.

وكان رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، قال إنه سيقوم بدعوة قادة الكتل النيابية العراقية إلى عقد اجتماعات بنهاية أيار الجاري، لبحث الموقف حيال موعد الانسحاب الأمريكي من البلاد، وذلك بهدف التشاور حول إمكانية بقاء بعض القوات الأمريكية إلى ما بعد الموعد المقرر في كانون الأول المقبل.

وقال السعدون في تصريح للمدى "إن الكتل السياسية ستجتمع في بداية الفصل التشريعي الثاني لمناقشة الانسحاب الامريكي وتحديد موقفهم لوضع صيغة نهائية حول الاتفاقية الأمنية، مشيرا إلى أن الاتفاقية الأمنية تنتهي نهاية عام ٢٠١١.

يشار إلى أن الفصل التشريعي الثاني سيبدأ في الثالث عشر من حزيران المقبل بعد انقضاء العطلة الصيفية التي يتمتع بها أعضاء مجلس النواب حاليا.

وأضاف أن موقف التحالف الكردستاني من الانسحاب مع كل العراقيين لكن في الوقت نفسه يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار تصريحات المسؤولين العسكريين الذين يؤكدون عدم جاهزية القوات الأمنية العراقية وان العراق بحاجة إلى جزء من القوات الاميركية.

وأشار إلى أن أكثر المناطق التي تحتاج إلى تواجد القوات الاميركية بها هي التي تم شمولها بالمادة (١٤٠)، مبينا أن كل مكونات هذه المناطق ترغب ببقاء القوات الاميركية.

فيما كشفت مصادر مقربة من ائتلاف دولة القانون وجود رغبة كبيرة لدى اغلب أعضاء البرلمان ببقاء القوات الاميركية لكنهم يتخوفون من الإفصاح عنها.

وقالت تلك المصادر "للمدى" إن رغبة الكتل السياسية هي إبقاء القوات الاميركية لكن لا تستطيع الإفصاح عنها لان الشارع العراقي لا يوافق على بقاء القوات الاميركية، مشيرة إلى أن القوات الاميركية لديها رغبة بالبقاء بالتالي الكتل التي لا تريد تمديد الاتفاقية أيضا لا تستطيع أن تعارض رغبة الاميركان.

وعللت رغبة الكتل بتواجد القوات الاميركية لعدم وجود التوافقات السياسية وأزمة الثقة المنعدمة بينهم و قرب انتهاء المهلة التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي وتوقع خروج بعض الكتل من العملية السياسية لذلك كانت هذه الرغبة للكتل للحفاظ على امن العراق.

وفي وقت سابق كشف النائب عن دولة القانون جواد البزوني عن وجود مباحثات بين الكتل السياسية تجري خلف الكواليس للإبقاء على القوات الاميركية.

وقال البزوني أن هناك مباحثات تجري خلف الكواليس بين الكتل السياسية للوصول إلى اتفاق بشأن تمديد الاتفاقية الأمنية أو خروج المحتل"، مشيرا إلى أن "الكتل تتحرج من إبداء رأيها لذلك تحاول التملص من الحديث عن هذا الموضوع."

وأضاف أن هناك ضغوطاً امريكية على الحكومة العراقية لضرورة تمديد بقائهم وهذه الضغوط ترتبط باتفاقيات دولية كالبند السابع والكويت والوضع الأمني في المنطقة.

ورجح البزوني بقاء القوات الاميركية بسبب التضاربات بين الكتل السياسية والوضع الداخلي غير المستقر.

وأشار إلى أنه في حال اتفقت الكتل السياسية على تمديد الاتفاقية فأن التيار الصدري بالنتيجة سوف يوافق على بقاء هذه القوات.

من جانب آخر أكدت النائبة عن كتلة الأحرار إقبال الغراوي رفع تجميد جيش المهدي في حال تم تمديد الاتفاقية الأمنية أو كان هناك اتفاق جديد.

وقالت الغراوي "للمدى" أن في حال كان هناك اتفاق بين الكتل السياسية على بقاء القوات الاميركية فان التيار الصدري سيرفع التجميد عن جيش المهدي.

وأضافت: في بادئ الأمر ستكون هناك اعتصامات سلمية وبعدها سنقوم بمقاومة المحتل.

وأشارت إلى انه في حينها سيكون هناك موقف من قبل أعضاء ووزراء التيار الصدري من الحكومة.

■ القائمة العراقية تشكو من غموض مشهد الانسحاب، لكن التيار الصدري يستعد لرفع التجميد ويقول انه سيبدأ بالاعتصامات

■ نواب دولة القانون يتحدثون عن ضغوط أمريكية على الحكومة لضرورة تمديد بقائهم ترتبط باتفاقيات دولية كالبند السابع والكويت والوضع الأمني في المنطقة

في غضون ذلك قال النائب عن القائمة العراقية عبد الخضر طاهر "للمدى" إن هذا الموضوع لا يزال غامضا ولا توجد أية معطيات عمّا يدور به.

وأضاف: على الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة أن تحديد أين وصلت جاهزية القوات الأمنية وما هي مطالب الاميركان.

وبين طاهر: عندما تعلمنا الحكومة بقرارها وتضعنا في دائرة الضوء سنقول موقفنا تجاه الاتفاقية الأمنية.

وتوقع النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شريف سليمان تمديد الاتفاقية الأمنية وذلك لضعف الأجهزة الأمنية العراقية في حفظ استقرار العراق.

وقال سليمان نحتاج إلى دراسة علمية وعملية شاملة حول قابلية وقدرة قوات الأمن العراقية لمعرفة قدرتها على الحفاظ على امن واستقرار العراق".وأضاف: بعد أن يعطي المختصون رأيهم بجاهزية القوات الأمنية يعرض التقرير بكل صدق وأمانة وحرص على مجلس النواب لاتخاذ القرار المناسب حول بقاء القوات الاميركية او انسحابهم.

وأوضح أن القراءة العامة للأوضاع الأمنية تشير إلى أن الواقع الأمني في العراق ليس جيدا ويحتاج إلى بقاء القوات الاميركية، كاشفاً عن وجود تخوف من أن الانسحاب قد يفتح أبوابا وعواقب لا تتحملها الدولة.

وتابع أن العمليات التي حصلت في الآونة الأخيرة دليل على عدم جاهزية القوات الأمنية وعدم قدرة الحكومة على إدارة الملف الأمني. وطالب الكتل السياسية إلى عدم التوجه نحو العواطف واستخدام هذا الموضوع للحصول على تعاطف الشارع.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام القادم ٢٠١١، وكانت قد انسحبت قوات الولايات المتحدة المقاتلة بموجب الاتفاقية من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٩.

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد، شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون